تقرير الأداء المالي والاقتصادي
النصف الأول 1445 - 1446هـ
Mid-Year Budget Performance Report
H1 of FY 2024

# تقريـــــــر
# الأداء المالـي والاقتصـادي
## نصـف الســـنوي للعـام 2024م

وزارة المـاليــة
Ministry of Finance

# الفهرس


| | |
|---|---|
| مقدمة | 03 |
| الملخص التنفيذي | 04 |
| تطورات الأداء الفعلي نصف السنوي والتقديرات المتوقعة للعام 2024م | 06 |
| أولاً: تطورات وتوقعات الاقتصاد المحلي | 06 |
| ثانياً: تطورات وتوقعات المالية العامة | 14 |
| 1. تطـورات أداء الإيرادات وتوقعـات نهايـة العـام | 15 |
| 2. تطـورات أداء النفقـات وتوقعـات نهايـة العـام | 18 |
| 3. تطورات أداء الدين والتمويل وتوقعات نهاية العام | 22 |

# مقدمة

تصدر وزارة المالية تقرير الأداء المالي والاقتصادي نصف السنوي للعام 2024م، بصفته أحد عناصر سياسة الحكومة في تطوير منهجية إعداد الميزانية العامة للدولة ووضعها في إطار مالي واقتصادي شامل، دعمًا لمبادرات الإفصاح والشفافية في المالية العامة التي تنتهجها الحكومة وبما يتسق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

ويتضمن التقرير أبرز تطورات الأداء المالي والاقتصادي للمملكة خلال النصف الأول من العام، إذ يستعرض التقرير ويحلل أداء المالية العامة ومؤشرات الأداء الاقتصادي للنصف الأول من العام، كما يقدم تحديثًا وتحليلاً لتقديرات المالية العامة حتى نهاية العام، وأبرز مؤشرات الاقتصاد الكلي للعام 2024م في ضوء التطورات الراهنة محليًا ودوليًا. علمًا أن التوقعات الواردة في التقرير أولية ومبنية على المعلومات المتاحة عند إعداد التقرير.

# الملخص التنفيذي

تواصل المملكة العربية السعودية جهودها لاستكمال الإصلاحات المالية والاقتصادية، مما ينعكس بوضوح على نمو الاقتصاد السعودي، وتهدف هذه الجهود إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنويع القاعدة الاقتصادية لجعلها أكثر استدامة. كما تركز المملكة على تعظيم العوائد والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. وتشمل هذه الجهود التوسع في الإنفاق الإستراتيجي، واستكمال تنفيذ المشاريع الكبرى وبرامج رؤية السعودية 2030، إلى جانب الحفاظ على الاستدامة المالية.

**ويمكن تلخيص تطورات المالية العامة والمؤشرات الاقتصادية في الآتي:**

- سجل **الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية** في النصف الأول من العام 2024م نموًا إيجابيًا بمعدل 4.1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، مدعومًا بنمو الاستهلاك والاستثمار الخاص.
- شهد **الإنفاق الاستهلاكي الخاص** في النصف الأول من العام 2024م نموًا حقيقيًا بمعدل 2.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، كما حقق **إجمالي تكوين رأس المال الثابت (غير الحكومي)** نموًا حقيقيًا بنسبة 4.5% في النصف الأول من العام 2024م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.
- سجل متوسط **الرقم القياسي لأسعار المستهلك** في النصف الأول من العام 2024م ارتفاعًا بنسبة 1.6% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.
- انخفض **معدل البطالة الإجمالي** في الربع الثاني من العام 2024م ليصل إلى 3.3%، كما انخفض **معدل البطالة بين السعوديين** في الربع الثاني من العام 2024م ليصل إلى 7.1% مقابل 8.5% في الفترة المماثلة من العام السابق.

- تشير التقديرات الأولية إلى **نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** بحوالي 0.8% بنهاية العام 2024م، ومن المتوقع أن ينمو **الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية** بنهاية العام 2024م بنحو 3.7%.

- ارتفع **إجمالي الإيرادات** بنسبة 8.6% ليصل إلى 647 مليار ريال في النصف الأول من العام 2024م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، كما ارتفع **إجمالي النفقات** بنسبة 11.7% ليصل إلى 675 مليار ريال.

- سجلت الميزانية العامة للدولة **عجزًا** بلغ حوالي 28 مليار ريال في النصف الأول من العام 2024م، ومن المتوقع أن يبلغ **العجز** بنهاية العام 2024م حوالي 118 مليار ريال.

- بلغت **الاحتياجات التمويلية** في النصف الأول من العام 2024م نحو 101 مليار ريال لغرض تمويل عجز الميزانية وسداد أصل الدين، إضافة إلى عملية شراء مبكر لجزء من استحقاقات الدين القائمة في الأعوام 2024م، و2025م، و2026م بنحو 63 مليار ريال، وبذلك بلغ **رصيد الدين العام** في النصف الأول من العام 2024م نحو 1,149 مليار ريال.

# تطورات الأداء الفعلي نصف السنوي والتقديرات المتوقعة للعام 2024م

## أولاً: تطورات وتوقعات الاقتصاد المحلي

شهد الاقتصاد السعودي العديد من التطورات المهمة منذ عام 2022م، فبعد التعافي التدريجي من جائحة كوفيد-19 مع نهاية عام 2021م، ارتكزت جهود الحكومة على مواصلة سعيها في تحقيق نمو شامل ومستدام بعيدًا عن تذبذب أسواق البترول، عبر مواصلة تنفيذ برامج ومستهدفات رؤية السعودية 2030، التي تسعى المملكة من خلالها إلى تحقيق تحول اقتصادي واجتماعي متكامل مع تعزيز ريادة المملكة العالمية.

وفي العامين الماضيين، واجه الاقتصاد العالمي تحديات عدة من أبرزها: ارتفاع مستويات أسعار السلع الأولية مثل الغذاء والطاقة، إذ سعت بعض الحكومات إلى الحدّ من ارتفاع الأسعار عبر دعم السلع بشكل مباشر، أو حماية الأسر ذات الدخل المنخفض، إضافة إلى تشديد السياسة النقدية ورفع معدلات الفائدة، كذلك واجه الاقتصاد العالمي أزمة في سلاسل الإمداد؛ نتيجة التوترات الجيوسياسية، إلا أن الاقتصاد السعودي أظهر متانته وقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية مع تنفيذ المزيد من الإصلاحات الهيكلية التي بدأت منذ عام 2016م؛ لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص، التي جعلت الاقتصاد المحلي أكثر مرونةً واستقرارًا وأقل عرضة للصدمات الخارجية.

وسجل الاقتصاد السعودي خلال عام 2023م انخفاضًا في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.8% متأثرًا بانخفاض الأنشطة النفطية بمعدل 9.0% نتيجة التزام المملكة بإتفاقية أوبك+ للخفض الطوعي، في حين حافظت الأنشطة غير النفطية على أدائها المتنامي المستمر بمعدل نمو 4.4% خلال العام 2023م، لتكون هذه المساهمة هي الأكبر تاريخيًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 50% خلال عام 2023م، مما يعكس نجاح الإستراتيجيات المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

وأظهرت البيانات مواصلة الاقتصاد السعودي في النصف الأول من العام 2024م في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، وكان لجهود تنويع القاعدة الاقتصادية والمبادرات والإصلاحات الهيكلية أثر واضح انعكس على استمرار نمو جميع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية.

- سجل **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** انخفاضًا بمعدل 1.0% في النصف الأول من العام 2024م، يعود ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض إنتاج المملكة من البترول الخام بمعدل 12.9% في النصف الأول من العام 2024م ليبلغ متوسط الإنتاج حوالي 9.0 مليون برميل يوميًا مقارنة بمتوسط إنتاج 10.3 مليون برميل يوميًا في الفترة المماثلة من العام السابق، لاستمرار المملكة في الخفض الطوعي لحصص الإنتاج المتفق عليها في أوبك+ لدعم استقرار أسواق البترول وتوازنها، إذ سجل **الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة النفطية** انخفاضًا بنحو 10.0% في النصف الأول من العام 2024م.

- فيما عكس النمو في الأنشطة غير النفطية تحسن المستوى العام للثقة في الاقتصاد السعودي، حيث أظهرت بيانات النصف الأول من العام 2024م نموًا إيجابيًا في **الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية** على أساس سنوي بمعدل 4.1%، وكان هذا النمو مدعومًا بالارتفاع في مؤشرات الاستهلاك والاستثمار الخاص في النصف الأول من العام 2024م.

- وسجل **الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي** في النصف الأول من العام 2024م نموًا بمعدل 2.4%، في حين شهدت معظم **مؤشرات الاستهلاك الخاص** ارتفاعًا في النصف الأول من العام 2024م، إذ أسهم في ذلك ارتفاع معدلات التوظيف التي تساهم بشكل مباشر في ارتفاع متوسط دخل الأسر مما أثر في ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي، إذ حقق مؤشر **مبيعات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية** نموًا إيجابيًا في النصف الأول من العام 2024م بنسبة 9.2% و20.4% على التوالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

- وشهدت **مؤشرات الاستثمار الخاص** نموًا إيجابيًا يعكس استمرار تطور القطاع الخاص والدور المحوري لصندوق الاستثمارات العامة في تحقيق رؤية السعودية 2030، ويأتي تمكين القطاع الخاص ضمن أولويات الصندوق نظرًا لدوره المهم

في نمو الاقتصاد المحلي للمملكة، إضافة إلى الصناديق التنموية الأخرى، إذ سجل **تكوين رأس المال الثابت الحقيقي (غير الحكومي)** ارتفاعًا في النصف الأول من العام 2024م بنسبة 4.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. كما سجل مؤشر **مديري المشتريات** الذي يعكس أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط في النصف الأول من العام 2024م في المتوسط نحو 56.3 نقطة، ومازال فوق المستوى المحايد 50 نقطة لأكثر من ثلاث سنوات، والذي يدل على التحسن في الطلبات الجديدة والتوسع في الإنتاج. كما سجل **الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص** في نهاية شهر يونيو من العام 2024م ارتفاعًا بنسبة 10.9% على أساس سنوي ليصل إلى مستويات قياسية بقيمة 2.5 تريليون ريال. ويعود ذلك إلى استمرار نمو الأنشطة غير النفطية وتنامي الاستهلاك المحلي والاستثمار الخاص.

- سجل **الرقم القياسي لأسعار المستهلك** في النصف الأول من العام 2024م ارتفاعًا بنسبة 1.6% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وذلك لارتفاع المستوى العام للأسعار في بعض الأقسام (مثل: قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 8.5%، وقسم المطاعم والفنادق بنسبة 2.4%، وقسم الأغذية والمشروبات بنسبة 1.1%). في حين سجل **المؤشر العام لأسعار الجملة** في النصف الأول من العام 2024م ارتفاعاً بنسبة 3.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

- تشير بيانات سوق العمل الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى انخفاض **معدل البطالة بين السعوديين** في الربع الثاني من العام 2024م ليصل إلى 7.1% مقابل 8.5% في الفترة المماثلة من العام السابق. في حين انخفض معدل البطالة الإجمالي بمقدار 0.8 نقطة مئوية مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ليصل إلى 3.3% في الربع الثاني من العام 2024م.

- كما ارتفع **أعداد المشتغلين السعوديين في القطاع الخاص** بحوالي 92 ألف مشتغل في نهاية الربع الثاني من العام 2024م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

- ارتفع **إجمالي الموجودات** لدى البنوك في النصف الأول من العام 2024م بمقدار 10.2% لتصل إلى 4.22 تريليون ريال مقارنة بـ 3.82 تريليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق، ويدعم هذا النمو الزيادة في الإقراض، إذ تمثل محفظة القروض ما يزيد عن 65% من إجمالي الأصول، إذ نما **الائتمان الممنوح للقطاع الخاص** بحوالي 10.9% في النصف الأول من العام 2024م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، كما نمت **القروض الاستهلاكية** في النصف الأول من العام 2024م بمقدار 1.9% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وتمثل القروض الاستهلاكية حوالي 15% من إجمالي محفظة القروض. ويُعد استمرار نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من أهم العوامل التي تسهم في نمو عناصر الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يمكّن القطاع الخاص من توسيع نشاطه وزيادة استثماراته، مما يسهم في زيادة الإنتاج والوظائف؛ ومن ثمّ زيادة الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي. وبالنظر إلى **القروض العقارية الممنوحة للأفراد والشركات**، فقد نمت بمقدار 10.2% و17.6% على التوالي في النصف الأول من العام 2024م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، فيما سجل **حجم التسهيلات المقدم من القطاع المصرفي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر** نموًا بمقدار 18.1% في النصف الأول من العام 2024م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

- **ويوضح الرسم البياني الآتي نسب نمو كل من (الموجودات -والائتمان الممنوح للقطاع الخاص- والقروض الاستهلاكية) حتى النصف الأول من العام 2024م:**

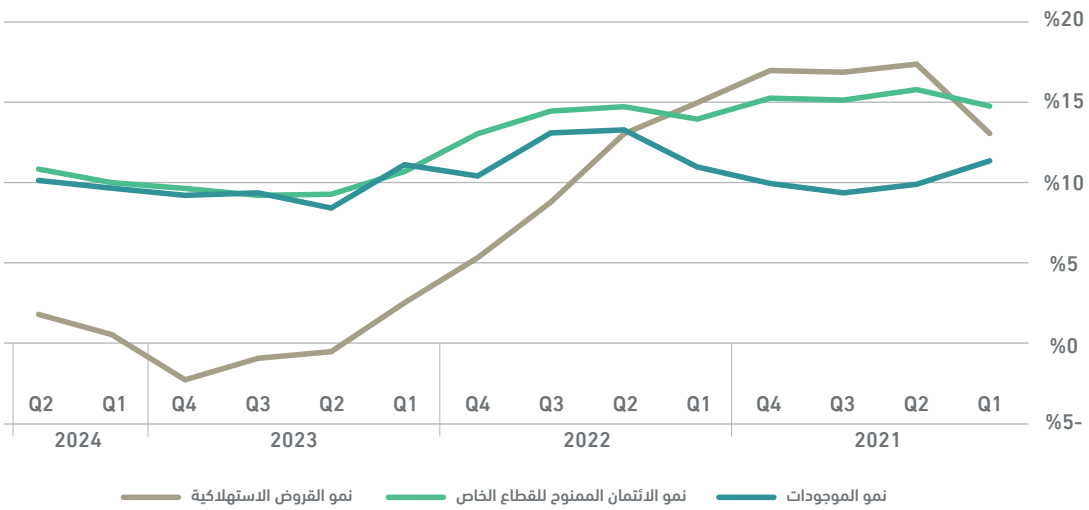


المصدر: البنك المركزي السعودي

## تطورات السوق المالية السعودية (تداول)

ارتفع **مؤشر السوق المالية السعودية (تاسي)** بنسبة 1.92% بنهاية النصف الأول من العام 2024م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، إذ أغلق المؤشر عند مستوى 11,679 نقطة بنهاية النصف الأول من العام 2024م مرتفعًا بـ 220.52 نقطة عن الفترة المماثلة من العام السابق. فيما كانت أعلى نقطة إغلاق وصل إليها السوق منذ بداية العام بتاريخ 21 مارس 2024م، إذ أغلق المؤشر عند مستوى 12,853 نقطة.

وارتفع **عدد الشركات المدرجة في مؤشر السوق المالية السعودية (تاسي)**، في النصف الأول من العام 2024م ليصل إلى 238 شركة مقارنة بـ 228 شركة مدرجة للفترة المماثلة من العام السابق.

وبالنظر إلى **نسب الملكية**، بلغت نسبة **الأسهم المملوكة للمستثمرين الأجانب في السوق المالية السعودية (تداول)** في النصف الأول من العام 2024م حوالي 10.71% من إجمالي الأسهم الحرة، وشكلت نسبة ملكية السعوديين 87.98%، في حين بلغت نسبة ملكية الخليجيين 1.31%.

**ويوضح الرسم البياني الآتي أداء مؤشر السوق المالية السعودية (تاسي) للنصف الأول من العام 2024م:**

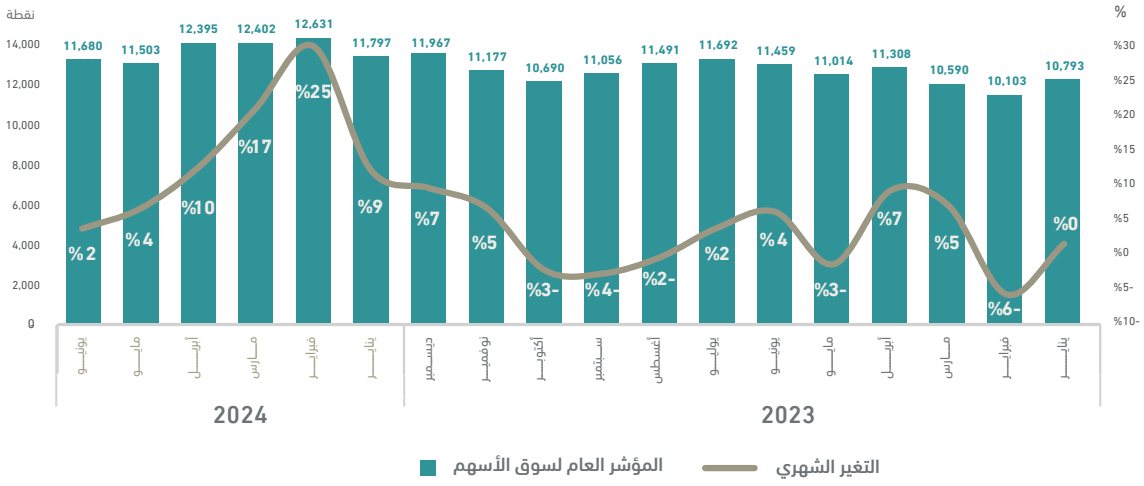


المصدر: تداول

## تقديرات المؤشرات الاقتصادية في عام 2024م

أشارت التقديرات الأولية **لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** بنهاية العام 2024م إلى نمو يصل إلى 0.8%، وهو أقل من المقدر بميزانية العام 2024م البالغ 4.4%؛ ذلك نتيجة توقع تراجع الناتج المحلي للأنشطة النفطية؛ نظرًا لتمديد خفض الإنتاج الطوعي لدعم استقرار أسواق البترول وتوازنها، ومن المتوقع أن يسجل **الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية** بنهاية العام 2024م نموًا بنحو 3.7%، ويأتي هذا النمو بدعم من الجهود المتواصلة تحت مظلة رؤية السعودية 2030 في تمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره الحيوي في الاقتصاد السعودي، واستمرارًا للتوجهات الإستراتيجية في تنويع قاعدة الأنشطة الاقتصادية بعيدًا عن تذبذبات أسواق البترول.

ويعد القطاع الصناعي أحد أهم الروافد الاقتصادية في خريطة طريق رؤية السعودية 2030، إذ يؤدي القطاع الصناعي دورًا مهمًا في تنمية الناتج المحلي ويسهم بشكل فعّال في تلبية احتياجات السوق والتوظيف؛ حيث ارتفعت **أعداد المصانع** القائمة في السعودية بنسبة 7.5% في شهر أبريل لعام 2024م مقارنة بشهر أبريل من العام السابق لتصل إلى 11,868 مصنعًا، وبلغت **التراخيص الجديدة للمصانع** نحو 410 تراخيص، **والمصانع التي بدأت بالإنتاج** 308 مصنعًا وذلك منذ بداية العام حتى نهاية شهر أبريل 2024م.

ومن المتوقع أن يستمر النمو الإيجابي في نشاط الصناعات التحويلية بفضل الإستراتيجية الوطنية للصناعة، التي تهدف إلى رفع **الناتج المحلي الصناعي** ليصل إلى 895 مليار ريال بحلول عام 2030م، إضافة إلى مضاعفة قيمة **الصادرات الصناعية** لتصل إلى 557 مليار ريال في عام 2030م.

فيما يواصل **صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني** دعم اقتصاد المملكة، إذ يسعى صندوق الاستثمارات العامة إلى أن يكون مستثمرًا محليًا وعالميًا رائدًا ملتزمًا بالاستثمارات المستدامة التي تشكل مستقبل الاقتصاد المحلي والعالمي، كما حصل صندوق الاستثمارات العامة على المرتبة الثانية عالميًا، بالتشارك مع عدد من الصناديق الدولية، والمرتبة الأولى في الشرق الأوسط ضمن تصنيفات الحوكمة والاستدامة والمرونة العالمية من مؤسسة Global SWF لعام 2024م، كما تعهد الصندوق في التصدّي لتغير المناخ، إذ يستهدف الوصول إلى الحياد الصفري

بحلـول عام 2050م تماشـيًا مع أهـداف الاسـتدامة للمملكة العربية السـعودية، وذلك بوصفـه المحرك الاسـتثماري لرؤية السـعودية 2030.

فـي حيـن يقوم **صندوق التنمية الوطني** بتنسـيق ودمج عمليـات الجهات التابعة له، فيمـا يتعلـق باحتياجات التمويـل التنموي على المديين المتوسـط والطويل؛ وذلك تعزيزًا للتنـوع الاقتصـادي لـدى المملكة مع التركيز بشـكل أوسـع علـى تشـجيع رواد الأعمال وتحفيزهـم، بما يتماشـى مع أهداف رؤية السـعودية 2030، ويعد دعـم الحلول الخضراء بالمملكـة مـن ضمن أهم مسـاهمات الصندوق، إذ أسـهم عبر جهاته التابعـة في تمويل أكبـر مصنـع لإنتـاج الهيدروجين الأخضر فـي العالم والمزمع إنشـاؤه بمدينة أوكسـاجون فـي نيـوم، بتمويل تجـاوز 10 مليار ريال بالشـراكة مع البنوك المحليـة والدولية.

وفـي تقديـرات نهايـة العـام 2024م، أُفترِض اسـتمرار النمو في **الاسـتهلاك الخاص** نتيجـة التحسـن المسـتمر فـي معـدلات التوظيـف فـي العـام 2024م؛ وذلـك انعكاس لإصلاحـات سـوق العمل عبر خطـط التوطين ومبـادرات التحفيز المسـاندة كمبادرة حافز دعـم الأجـور وحافز اسـتدامة المنشـآت. ومـن المتوقع أن يكـون التوظيف فـي القطاع الخـاص المحـرك الرئيـس في خلـق فرص عمـل للمواطنين، والمسـاهم الأكبر في خفض معـدل البطالـة بيـن السـعوديين للوصول إلى مسـتهدف 7% بحلول عـام 2030م.

إضافـة إلـى ذلك، شـهد النصف الأول مـن العام 2024م بلوغ إجمالـي **أعداد الحجاج** لعـام 1445هـ حوالـي 1.8 مليـون حاجًـا وحاجـة، إضافـة إلى تزايـد في أعـداد المعتمرين وزوار المسـجد النبـوي الشـريف، خصوصًـا بعد تسـهيلات لائحة تأشـيرة الزيارة وتوسـيع الفئـات المؤهلـة، إذ تهـدف المملكـة إلـى تعزيـز الطاقة الاسـتيعابية اللازمة لاسـتقبال نحـو 30 مليـون معتمر سـنويًا بحلول عـام 2030م.

كمـا عملـت المملكـة علـى إنشـاء وتطوير مشـاريع عملاقـة ووجهات سـياحية من شـأنها أن تعظـم قيمـة السـياحة الثقافيـة والترفيهيـة والرياضيـة، وتعـزز مـن حضـور المملكـة فـي خريطـة السـياحة العالمية، مع مسـتهدف مـا يقارب 150 مليون سـائح فـي عـام 2030م، إذ ازداد أعـداد السـياح بشـكل مطرد في السـنوات الأخيـرة، ليبلغ **إجمالـي أعـداد السـياح المحلييـن والوافديـن** 60 مليون سـائح فـي النصف الأول مـن العـام 2024م، ويعكـس هـذا النمو في أعداد السـياح التحسـن في الاسـتهلاك الخـاص؛ ممـا أثـر إيجابًـا على **بند السـفر فـي ميـزان المدفوعات** فـي النصف الأول

من العام 2024م، حيث حقق صافي البند فائضًا يُقدر بحوالي 41.6 مليار ريال. ومن المتوقع أن يشهد النصف الثاني من العام 2024م استمرارًا في نمو القطاع السياحي مع تنظيم العديد من الأحداث الكبرى ضمن برنامج صيف السعودية 2024م وإطلاق مواسم الترفيه في مختلف مناطق المملكة.

ومن العناصر الداعمة للنمو، استمرار تنفيذ **برنامج الإسكان** -أحد برامج رؤية السعودية 2030- بهدف استمرارية تطوير القطاع العقاري واستدامته، إذ سيواصل برنامج الإسكان في المرحلة القادمة جهوده لرفع نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن، والجدير بالذكر أن نسبة تملك السعوديين للمساكن ارتفعت من 60.6% في عام 2022م إلى 63.7% في عام 2023م.

وفي ظل هذه التطورات، من المتوقع أن يسجل **مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك** (معدل التضخم) مستويات نمو مستقرة عند 1.7% كمتوسط لكامل العام 2024م.

## تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية

(نسبة مئوية مالم يذكر غير ذلك)

| | فعلي ** | | الميزانية | توقعات* |
|---|---|---|---|---|
| | 2022 | 2023 | 2024 | 2024 |
| **المؤشرات الاقتصادية** | | | | |
| **نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** | **%7.5** | **%0.8-** | **%4.4** | **%0.8** |
| نمو الأنشطة غير النفطية | %5.6 | %4.4 | %6.3 | %3.7 |
| **الناتج المحلي الإجمالي الاسمي** (مليار ريال) | **4,157** | **4,003** | **4,261** | **4,091** |
| نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي | %10.9 | %3.7- | %3.0 | %2.2 |
| **التضخم** | **%2.5** | **%2.3** | **%2.2** | **%1.7** |

* التوقعات الأولية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي (حسب تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط)
** المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

## ثانياً:

# تطورات وتوقعات المالية العامة

تستكمل حكومة المملكة تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية على الجانبين الاقتصادي والمالي في ظل رؤية السعودية 2030 كتطوير المالية العامة لتحقيق أهداف الاستدامة المالية، عبر تبني سياسات مالية لدعم القطاع غير النفطي، وتنويع مصادر الدخل في تعزيز الإيرادات غير النفطية، واستمرار رفع مستوى كفاءة الإنفاق والمساهمة في تحقيق التنويع الاقتصادي، وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو الإنفاق الإستراتيجي التحولي الهادف لتنويع القاعدة الاقتصادية.

وحققت الميزانية في النصف الأول من العام 2024م عجزًا بنحو 28 مليار ريال؛ نتيجة تسريع وتيرة الإنفاق على البرامج والمشاريع التنموية والاجتماعية بعد دخولها حيز التنفيذ. إذ بذلت الحكومة جهودها في تطوير أداء المالية العامة للمملكة أخذًا بالاعتبار الاستفادة من المساحة المالية المتاحة في تسريع تحقيق التنمية الشاملة في المملكة، وذلك في إطار يضمن تحقيق الاستدامة المالية، مع الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية، ومستويات مستدامة من الدين العام.

# 01

# تطورات أداء الإيرادات وتوقعات نهاية العام

سجل إجمالي الإيرادات الفعلية في النصف الأول من العام 2024م حوالي 647 مليار ريال، بارتفاع نسبته 8.6% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ إذ ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 10.2% ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تحصيل توزيعات الأرباح المرتبطة بالأداء في النصف الأول من العام 2024م. ومن جهة أخرى ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 6.2% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق نتيجة تحسن الأنشطة الاقتصادية غير النفطية. كما يُتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات بنهاية العام 2024م حوالي 1,237 مليار ريال بارتفاع نسبته 2.0% مقارنة بالعام السابق وبارتفاع نسبته 5.5% مقارنة بالمقدر في الميزانية.

**وفيما يأتي شرح لأداء أهم بنود الإيرادات الرئيسة وفقاً لتصنيف إحصاءات مالية الحكومة (GFS 2014):**

## الضرائب

سجلت إيرادات الضرائب في النصف الأول من العام 2024م نحو 199 مليار ريال وذلك بارتفاع نسبته 4.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ومن المتوقع أن تسجل الإيرادات الضريبية بنهاية العام 2024م حوالي 362 مليار ريال بارتفاع نسبته 0.3% عن المقدر في الميزانية نتيجة استمرار التحسن في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية والأثر الإيجابي للتطوير المستمر في الإدارة الضريبية، إضافة إلى الجهود والمبادرات التي قامت بها الحكومة والتي تشمل تمديد مبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية للمكلفين الخاضعين لجميع الأنظمة الضريبية حتى 31 ديسمبر 2024م.

وفيما يتعلق بالضرائب **على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** بلغت الإيرادات نحو 19 مليار ريال في النصف الأول من العام 2024م منخفضة بنسبة 18.7% عن الفترة المماثلة من العام السابق، ويعود ذلك إلى انخفاض إيرادات ضريبة دخل الشركات بنسبة 24.6% حيث حققت 12.5 مليار ريال، وتجدر الإشارة إلى ارتباط الإيرادات المتحصلة من هذا البند بالأداء الاقتصادي للعام 2023م. كما سجلت ضريبة الاستقطاع لغير المقيمين تراجعًا بنسبة 5.5% حيث بلغت 6.9 مليار ريال في النصف الأول من العام 2024م. ومن المُتوقع أن تحقق **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** حوالي 30 مليار ريال بنهاية العام 2024م مسجلة انخفاضًا طفيفًا بنسبة 1.6% مقارنة بالمقدر في الميزانية.

كما سجلت الإيرادات من **الضرائب على السلع والخدمات** نحو 140 مليار ريال في النصف الأول من العام 2024م، حيث ارتفعت بنسبة 8.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ ويعود ذلك بشكل رئيس إلى الأداء الإيجابي لبنود مبادرات الإيرادات غير النفطية المرتبطة بنمو بالأنشطة الاقتصادية غير النفطية. كما يُتوقع أن يسجل إجمالي **الضرائب على السلع والخدمات** بنهاية العام 2024م نحو 277 مليار ريال بانخفاض نسبته 0.7% عن المقدر في الميزانية.

وبالنسبة **للضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية)** فقد بلغت نحو 11 مليار ريال في النصف الأول من العام 2024م مرتفعة بنسبة 7.0% عن الفترة المماثلة من العام السابق، كما تجدر الإشارة إلى ارتفاع إجمالي الواردات السلعية في النصف الأول من العام 2024م بنسبة 9.7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء؛ ويأتي ذلك انعكاسًا لارتفاع الطلب المرتبط بنمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية. ويُتوقع أن تبلغ إيرادات **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية)** بنهاية العام 2024م نحو 22 مليار ريال مرتفعة بنسبة 2.6% عن المقدر في الميزانية، مدفوعة باستمرار نمو الواردات ارتباطًا بتحسن النشاط الاقتصادي.

وسـجلت إيـرادات **الضرائـب الأخـرى (منهـا: الـزكاة)** فـي النصـف الأول مـن العام 2024م حوالـي 28 مليـار ريـال بارتفـاع نسـبته 5.4% مقارنـة بالفتـرة المماثلة مـن العام السـابق، ويعود ذلك إلى تحسـن أداء بعض القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الأنشـطة الماليـة والتأميـن وتحصيـل مبالـغ مسـتحقة عن فترات سـابقة. ومن المُتوقع أن تسـجل **الضرائـب الأخـرى** بنهاية العام 2024م نحـو 33 مليار ريال بارتفاع نسـبته 10.4% مقارنةً بالمقدّر فـي الميزانية.

## الإيرادات الأخرى

بلـغ إجمالـي **الإيـرادات الأخـرى** فـي النصـف الأول مـن العـام 2024م حوالي 448 مليـار ريـال بارتفاع نسـبته 10.5% مقارنـة بالفترة المماثلة من العام السـابق، ويعود ذلك إلـى ارتفـاع الإيرادات النفطية حيث سـجلت حوالي 395 مليار ريـال في النصف الأول من العـام 2024م ارتفـاع نسـبته 10.2% مقارنـة بالفتـرة المماثلة من العام السـابق؛ ويعزى ذلـك بشـكل رئيـس إلى تحصيل توزيعـات الأربـاح المرتبطة بالأداء فـي النصف الأول من العـام 2024م، وتجدر الإشـارة إلى أن متوسـط أسـعار البترول ارتفعـت بنحو 5.1% حيث بلـغ المتوسـط نحـو 83.8 دولار للبرميـل فـي النصـف الأول من العـام 2024م في حين بلـغ متوسـط أسـعار البترول حوالـي 79.6 دولار للبرميل خـلال الفترة المماثلـة من العام السـابق، وبلـغ متوسـط إنتـاج النفـط 9.0 مليون برميـل يوميًا حتـى نهايـة النصف الأول مـن العـام 2024م مقارنة بمتوسـط إنتاج 10.3 مليـون برميل يوميًا للعام السـابق، ومن المتوقـع أن تبلـغ **الإيـرادات الأخرى** بنهاية العـام 2024م حوالي 875 مليـار ريال بارتفاع نسـبته 7.8% مقارنةً بالمقدر فـي الميزانية.

# 02

## تطورات أداء النفقات وتوقعات نهاية العام

بلغ **إجمالي النفقات** في النصف الأول من العام 2024م نحو 675 مليار ريال، بارتفاع نسبته 11.7% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، وبذلك يصل إجمالي ما أُنفق في النصف الأول من العام 2024م إلى 53.9% من إجمالي الميزانية المعتمدة السنوية؛ وجاءت الزيادة نتيجة لارتفاع النفقات التشغيلية بنسبة 7.6% بما يعادل 41 مليار ريال، إضافة الى ارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 43.2% بما يعادل 30 مليار ريال مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

ويتوقع أن يسجل **إجمالي النفقات** بنهاية العام 2024م ارتفاعًا بنسبة 8.3% عن الميزانية المعتمدة ليصل إلى 1,355 مليار ريال؛ ويأتي ذلك استكمالاً للتقدم في تنفيذ المبادرات التحولية والمشاريع الإستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة في جميع القطاعات، وتنويع القاعدة الاقتصادية والتقدم في مسيرة الإصلاحات الهيكلية بالتزامن مع دعم النمو الاقتصادي، واستمرارًا لتعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية بما يضمن تعزيز كفاءة الإنفاق عبر توجيه الدعم للفئات المستحقة، مع التركيز على رفع جودة الخدمات العامة والبنية التحتية والرعاية الصحية بهدف تعزيز جودة حياة المواطنين والمقيمين في المملكة، علاوةً على التقدم في تمكين ودعم القطاع الخاص وتهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة بما يحقق أهداف التنمية الشاملة.

### النفقات التشغيلية

بلغ إجمالي **النفقات التشغيلية** في النصف الأول من العام 2024م نحو 575 مليار ريال، بارتفاع نسبته 7.6% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ ويعود ذلك إلى ارتفاع الإنفاق على باب **الإعانات** بنسبة 54.7%؛ نتيجة إعادة تصنيف ميزانية بعض الجهات الحكومية لتكون في باب الإعانات بدلاً من تضمينها في أبواب النفقات الأخرى، إضافة إلى زيادة الصرف للدعم المقدم لبعض شركات الخدمات العامة عبر حساب التوازن، كما شهد باب **السلع والخدمات** ارتفاعًا بنسبة 17.3%؛ نتيجةً لارتفاع الإنفاق الإستراتيجي الداعم للتحول عبر دعم الإستراتيجيات الموجهة للقطاعات الواعدة، كذلك ارتفاع الصرف على نفقات الصيانة والنظافة والتشغيل.

كما ارتفع الصرف على باب **المنافع الاجتماعية** بنسبة 8.3% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ ويعزى ذلك لارتفاع إعانة الضمان الاجتماعي نتيجةً لتنفيذ التوجيه الكريم بزيادة الحد الأدنى لمعاش الضمان الاجتماعي بنسبة 20.0%، علاوةً على ارتفاع الصرف على نفقات العلاج. كما سجلت **نفقات التمويل** في النصف الأول من العام 2024م ارتفاع بنسبة 11.9% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، حيث أنه من غير المتوقع أن تتأثر نفقات التمويل التي قدرت في ميزانية العام 2024م بارتفاع أسعار الفائدة نظرًا إلى أن نسبة كبيرة من إصدارات الدين تمت على أساس عائد ثابت. وفي السياق ذاته ارتفع الإنفاق على باب **تعويضات العاملين** بنسبة 4.3%؛ ويعود ذلك بشكل رئيس إلى أثر العلاوة السنوية.

وفي ظل تطورات الأداء الفعلي، من المتوقع أن تبلغ **النفقات التشغيلية بنهاية العام 2024م** حوالي 1,158 مليار ريال، مرتفعة عن الميزانية المعتمدة بنسبة 9.0%، إذ يتوقع ارتفاع باب **المنافع الاجتماعية** بنسبة 54.3% مقارنة بالميزانية المعتمدة له؛ ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى تمديد الدعم الإضافي لمستفيدي برنامج حساب المواطن حتى نهاية العام 2024م، إضافة إلى ما ذكر سابقًا حسب التوجيه الملكي الكريم بزيادة الحد الأدنى لمعاش الضمان الاجتماعي بنسبة 20.0%، وكذلك من المتوقع ارتفاع إجمالي باب **السلع والخدمات** بنسبة 12.8%؛ وذلك لتنفيذ المبادرات التحولية والتوجهات الإستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة في جميع القطاعات، كما يتوقع أن يرتفع الإنفاق على باب **الإعانات** بنسبة 0.7% نتيجةً لإطلاق برنامج الدعم المالي المباشر لصغار صيادي الأسماك؛ وذلك بهدف توطين مهنة الصيد، وتعزيز التنمية المستدامة.

## النفقات الرأسمالية

بلغ **إجمالي النفقات الرأسمالية** في النصف الأول من العام 2024م نحو 99 مليار ريال، بارتفاع نسبته 43.2% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ وذلك نتيجة التقدم في تنفيذ المشاريع والإستراتيجيات التنموية في المملكة بوتيرة متسارعة؛ لتحقيق تنمية شاملة وعوائد اقتصادية واجتماعية مرتفعة، ومنها مشروع البحر الأحمر، وحديقة الملك سلمان، إضافة إلى الرياض الخضراء، والتوسعة الثالثة للمسجد الحرام.

ومن المتوقع أن يصل **إجمالي النفقات الرأسمالية** بنهاية العام 2024م إلى نحو 198 مليار ريال، مرتفعًا عن المعتمد له بداية العام بنسبة 4.6%.

## الإنفاق على مستوى القطاعات

على جانب الأداء الفعلي للنفقات على مستوى القطاعات، سجل الإنفاق على **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية** ارتفاعًا بنسبة 8.3% حيث بلغ المنصرف الفعلي في النصف الأول من العام 2024م بنحو 139 مليار ريال مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ ويعزى هذا الارتفاع إلى دعم برامج الرعاية والحماية الاجتماعية؛ نتيجة لاستمرار الدعم الإضافي لحساب المواطن، إضافة إلى زيادة الحد الأدنى لمعاش الضمان الاجتماعي بنسبة 20.0%، علاوةً على النفقات على المستلزمات الطبية والأدوية.

وسجل **قطاع البنود العامة** في النصف الأول من العام 2024م ارتفاعًا بنسبة 18.1% ليبلغ المنصرف الفعلي على هذا القطاع 122 مليار ريال مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ وذلك نتيجة التسريع في تنفيذ برامج رؤية السعودية 2030 والمشاريع الكبرى والإستراتيجيات. وفي المقابل انخفض الصرف على **القطاع العسكري** بنسبة 6.3% ليصل المنصرف الفعلي إلى 104 مليار ريال. وفي السياق نفسه انخفض الصرف على **قطاع التعليم** ليبلغ المنصرف 102 مليار ريال بانخفاض طفيف عن مستوى الفترة المماثلة من العام السابق بنسبة 0.9%. في حين سجل **قطاع الأمن والمناطق الإدارية** ارتفاعات أعلى بنسبة 10.1% ليبلغ المنصرف 60 مليار ريال.

كما سجل **قطاع الخدمات البلدية** ارتفاعًا بنسبة 116.4% مقارنة بالمنصرف الفعلي للفترة المماثلة من العام السابق ليبلغ حوالي 58 مليار ريال. ويأتي ذلك استكمالاً للتقدم في تنفيذ المبادرات التحولية والتوجهات الإستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة، في حين سجل كل من **قطاع الموارد الاقتصادية وقطاع الإدارة العامة وقطاع التجهيزات الأساسية والنقل** ارتفاعات بـ 9.0% و29.5% و16.9% وبمبالغ تقدر بنحو 41 و28 و22 مليار ريال تواليًا مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

وفيما يخص جانب توقعات النفقات بنهاية العام 2024م، من المتوقع أن يسجل الصرف على **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية** نحو 256 مليار ريال بارتفاع نسبته 19.8% عن المعتمد في الميزانية، وكذلك **قطاع البنود العامة** من المتوقع أن يكون نسبة الصرف فيه مرتفعة بـ 9.6% عن المعتمد في الميزانية ليصل إلى 236 مليار ريال.

ومن المتوقع انخفاض الصرف على **القطاع العسكري** عن المعتمد له بداية العام ليصل إلى 228 مليار ريال أي بانخفاض نسبته 15.4%، ومن المتوقع أن يشهد **قطاع التعليم** ارتفاعًا بنسبة 5.3% عن المعتمد في الميزانية ليصل إلى 205 مليار ريال.

وكذلك يتوقع أن يشهد **قطاع الأمن والمناطق الإدارية** ارتفاعًا بنسبة 19.1% عن المعتمد في الميزانية ليصل إلى 134 مليار ريال. وفيما يخص **قطاع الخدمات البلدية** من المتوقع ارتفاع الصرف ليبلغ 114 مليار بما نسبته 40.0%. في حين من المتوقع ارتفاع الصرف على **قطاعيّ الموارد الاقتصادية والإدارة العامة** بنسبة 8.1% و21.0% على التوالي، كما يتوقع أن يشهد **قطاع التجهيزات الأساسية والنقل** ارتفاعًا في الصرف بنسبة 6.8% مقارنة بالمعتمد في الميزانية.

## الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

| القطاع | الميزانية المعتمدة 2024م | المنصرف الفعلي للنصف الأول 2024م | نسبة المنصرف من الميزانية | توقعات 2024م | نسبة التغير % (الميزانية المعتمدة 2024م - توقعات 2024م) |
|---|---|---|---|---|---|
| الإدارة العامة | 43 | 28 | %66 | 52 | %21.0 |
| العسكري | 269 | 104 | %39 | 228 | %15.4- |
| الأمن والمناطق الإدارية | 112 | 60 | %53 | 134 | %19.1 |
| الخدمات البلدية | 81 | 58 | %71 | 114 | %40.0 |
| التعليم | 195 | 102 | %52 | 205 | %5.3 |
| الصحة والتنمية الاجتماعية | 214 | 139 | %65 | 256 | %19.8 |
| الموارد الاقتصادية | 84 | 41 | %49 | 90 | %8.1 |
| التجهيزات الأساسية والنقل | 38 | 22 | %57 | 40 | %6.8 |
| البنود العامة | 216 | 122 | %57 | 236 | %9.6 |
| **المجموع** | **1,251** | **675** | **%54** | **1,355** | **%8.3** |

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

# 03

# تطورات أداء الدين والتمويل وتوقعات نهاية العام

سجلت **الميزانية عجزًا** في النصف الأول من العام 2024م بنحو 28 مليار ريال مقارنة بعجز حوالي 8 مليار ريال للفترة المماثلة من العام السابق، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى الزيادة في إجمالي النفقات نتيجة سعي الحكومة لدعم المواطنين عبر استمرار تعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية والتقدم في تنفيذ بعض المشاريع الداعمة لتحقيق التنويع الاقتصادي ورفع معدلات النمو.

**عجز الميزانية بنهاية النصف الأول العام 2024م مقارنة بالنصف الأول من العام 2023م**

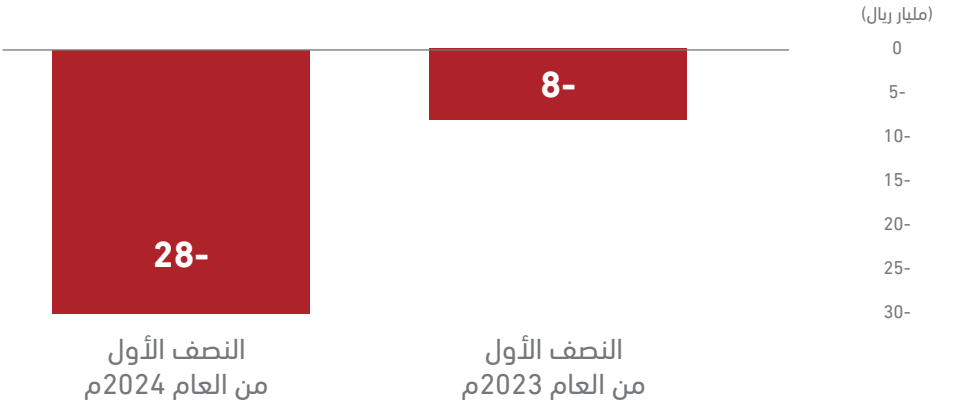


المصدر: وزارة المالية

بلغت **عمليات التمويل الحكومية** شاملة عمليات إعادة الشراء المبكر المحلية والتمويل الحكومي البديل في النصف الأول من العام 2024م نحو 172 مليار ريال، منها عمليات محلية بلغت قيمتها نحو 104 مليار ريال، ومنها إصدارات خارجية بلغت قيمتها نحو 68 مليار ريال، وبلغ إجمالي سداد أصل الدين في النصف الأول من العام 2024م نحو 73 مليار ريال، منه سداد أصل الدين المحلي بنحو 68 مليار ريال، يشمل مبالغ عملية السداد المبكر لجزء من مستحقات أصل الدين المحلية للأعوام 2024م، و2025م، و2026م بنحو 63 مليار ريال، فيما بلغ سداد أصل الدين الخارجي نحو 5 مليار ريال. وبذلك بلغ **رصيد الدين العام** في النصف الأول من العام 2024م نحو 1,149 مليار ريال مقارنة برصيد الدين العام في الفترة المماثلة من العام السابق والبالغ نحو 989 مليار ريال.

## سداد أصل الدين للنصف الأول من العام 2024م مقارنة بالنصف الأول من العام 2023م

(مليار ريال)

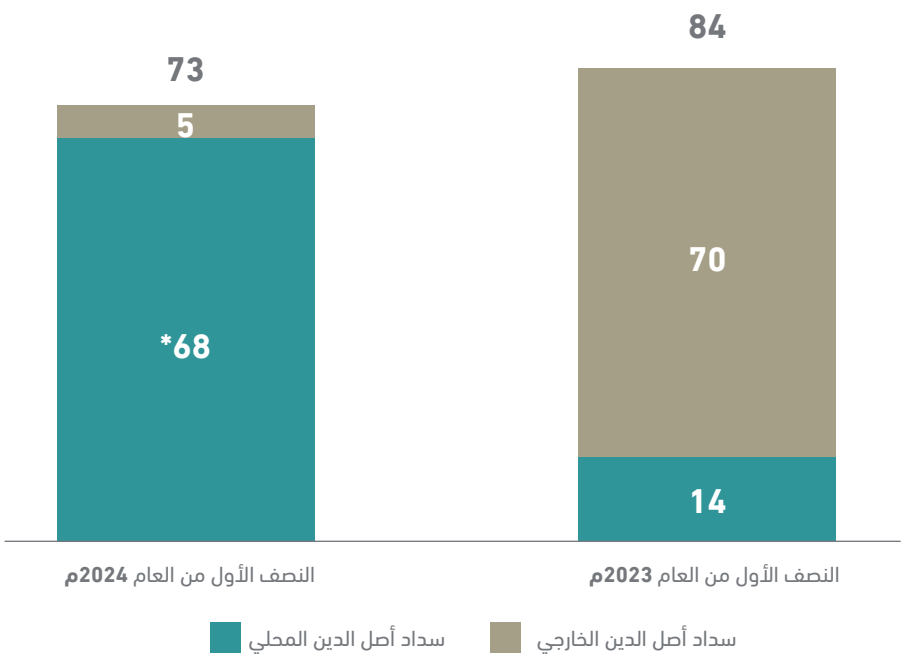


المصدر: وزارة المالية

*تشمل عملية شراء مبكر لجزء من مستحقات أصل الدين المحلية للأعوام 2024م، و2025م، و2026م بنحو 63 مليار ريال.

## رصيد الدين العام للنصف الأول من العام 2024م مقارنة بالنصف الأول من العام 2023م

(مليار ريال)

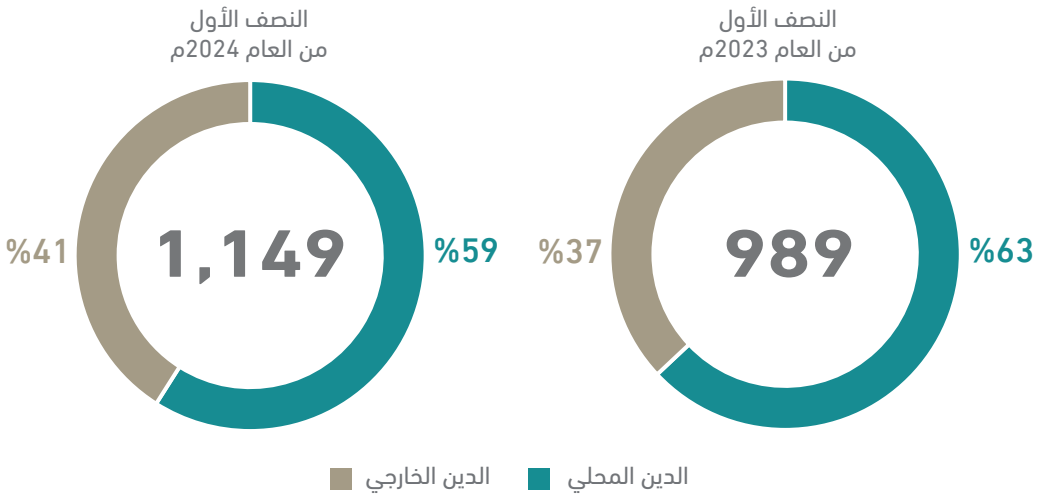


المصدر: وزارة المالية

بلغ **متوسط معدل العائد** على الإصدارات المحلية والخارجية التي أصدرت في النصف الأول من العام 2024م حوالي 5.2%، بينما بلغ متوسط معدل العائد على الإصدارات المحلية والخارجية التي أصدرت في الفترة المماثلة من العام السابق حوالي 4.4%، حيث شهدت معدلات الإقراض بين البنوك السعودية لـ3 أشهر (السايبور) ارتفاعًا لتصل إلى حوالي 6.3% في النصف الأول من العام 2024م مقارنة بحوالي 5.9% للفترة المماثلة من العام السابق.

وفي ظل ما شهده النصف الأول من العام 2024م، تستكمل حكومة المملكة تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية على الجانبين الاقتصادي والمالي في ظل رؤية السعودية 2030، ومنها تطوير المالية العامة من خلال تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستدامة المالية، وتنمية الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، إذ تشير **التقديرات المحدثة لميزانية العام 2024م إلى تحقيق عجز في الميزانية** بنحو 118 مليار ريال (أي ما يعادل 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي). وذلك بسبب تسريع وتيرة الإنفاق على البرامج والمشاريع التنموية والاجتماعية وعليه تستمر الحكومة في عملية الاقتراض لتلبية الاحتياجات التمويلية المتوقعة للعام 2024م والنظر في إمكانية الدخول في عمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي بحسب أوضاع السوق لإدارة مستحقات أصل الدين للفترة القادمة، إضافة إلى تنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل لتمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية. وبذلك من المتوقع أن يبلغ **رصيد الدين العام** بنهاية العام 2024م حوالي 1,172 مليار ريال (أي ما يعادل 28.6% من الناتج المحلي الإجمالي).

وبلغ **رصيد الاحتياطيات الحكومية** لدى البنك المركزي السعودي في النصف الأول من العام 2024م نحو 394 مليار ريال مقارنة بحوالي 410 مليار ريال في الفترة المماثلة من العام السابق، حيث تم في النصف الأول من العام 2024م السحب من الاحتياطيات الحكومية لتمويل الاحتياجات التمويلية من خارج الميزانية ومنها منح قروض محلية. كما تستهدف السياسة المالية المحافظة على المركز المالي وتحقيق الاستدامة المالية عبر الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية؛ حيث من المتوقع أن يبلغ **رصيد الاحتياطيات الحكومية** بنهاية العام 2024م نحو 390 مليار ريال (أي ما يعادل 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي).

ويوضـح الشـكل البيانـي الآتـي **تطـورات حجـم الديـن العـام الفعليـة والمتوقعة للعـام 2024م مقارنـة بتقديـرات الميزانيـة.**

## تطورات حجم الدين العام الفعلية والمقدرة للعام 2024م

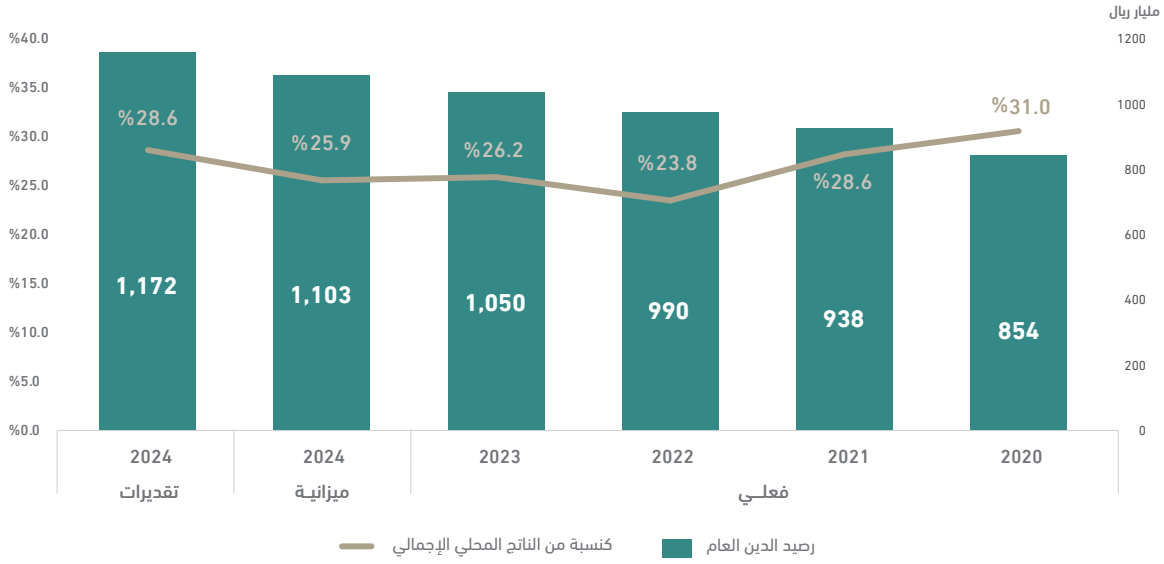


المصدر: وزارة المالية

**ملاحظـة:** الناتـج المحلـي الإجمالـي الاسـمي بحسـب بيانـات الهيئـة العامـة للإحصاء للأرقـام الفعليـة المحدثـة، والناتج المحلـي الإجمالي لعـام 2024م بحسـب التوقعـات المحدثة.

## تطورات أداء المالية العامة (نصف السنوي)

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

| | يناير - يونيو 2023 | يناير - يونيو *2024 | التغير السنوي |
|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | | | |
| **إجمالي الإيرادات** | **596** | **647** | **%8.6** |
| **الضرائب** | **191** | **199** | **%4.5** |
| الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية | 24 | 19 | %18.7- |
| الضرائب على السلع والخدمات | 129 | 140 | %8.4 |
| الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية | 11 | 11 | %7.0 |
| ضرائب أخرى | 27 | 28 | %5.4 |
| **الإيرادات الأخرى** | **405** | **448** | **%10.5** |
| **النفقـات** | | | |
| **إجمالي النفقات** | **604** | **675** | **11.7%** |
| **المصروفات** (النفقات التشغيلية) | **534** | **575** | **%7.6** |
| تعويضات العاملين | 266 | 277 | %4.3 |
| السلع والخدمات | 116 | 136 | %17.3 |
| نفقات تمويل | 19 | 21 | %11.9 |
| الإعانات | 14 | 21 | %54.7 |
| المنح | 3 | 2 | %47.7- |
| المنافع الاجتماعية | 58 | 63 | %8.3 |
| مصروفات أخرى | 58 | 55 | %6.4- |
| **الأصول غير المالية** (النفقات الرأسمالية) | **69** | **99** | **%43.2** |
| **عجز/ فائض الميزانية** | | | |
| **عجز/ فائض الميزانية** | **8-** | **28-** | **-** |
| كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | %0.2- | %0.7- | - |
| **الدين والأصول** | | | |
| **الدين العام** | **989** | **1,149** | **%16.2** |
| كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | %24.7 | %28.1 | - |
| **الاحتياطيات الحكومية** | **410** | **394** | **-** |
| كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | %10.2 | %9.6 | - |

المصدر: وزارة المالية

* الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024م بحسب التوقعات المحدثة.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

## ملخص الأداء المالي المتوقع لعام 2024م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

| | فعلي 2023 | ميزانية 2024 | توقعات* 2024 | التغير (ميزانية-توقعات) |
|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | | | | |
| **إجمالي الإيرادات** | **1,212** | **1,172** | **1,237** | **%5.5** |
| **الضرائب** | **357** | **361** | **362** | **%0.3** |
| الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية | 39 | 31 | 30 | %1.6- |
| الضرائب على السلع والخدمات | 262 | 279 | 277 | %0.7- |
| الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية | 22 | 21 | 22 | %2.6 |
| ضرائب أخرى | 33 | 30 | 33 | %10.4 |
| **الإيرادات الأخرى** | **856** | **812** | **875** | **%7.8** |
| **النفقات** | | | | |
| **إجمالي النفقات** | **1,293** | **1,251** | **1,355** | **%8.3** |
| **المصروفات** (النفقات التشغيلية) | **1,107** | **1,062** | **1,158** | **%9.0** |
| تعويضات العاملين | 537 | 544 | 550 | %1.0 |
| السلع والخدمات | 303 | 277 | 312 | %12.8 |
| نفقات تمويل | 38 | 47 | 45 | %3.7- |
| الإعانات | 21 | 38 | 38 | %0.7 |
| المنح | 7 | 4 | 5 | %51.9 |
| المنافع الاجتماعية | 97 | 62 | 96 | %54.3 |
| مصروفات أخرى | 104 | 91 | 112 | %22.9 |
| **الأصول غير المالية** (النفقات الرأسمالية) | **186** | **189** | **198** | **%4.6** |
| **عجز / فائض الميزانية** | | | | |
| **عجز/ فائض الميزانية** | **81-** | **79-** | **118-** | _ |
| كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | **%2.0-** | **%1.9-** | **%2.9-** | |
| **الديــن والأصــول** | | | | |
| **الديــن العــام** | **1,050** | **1,103** | **1,172** | **%6.2** |
| كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | %26.2 | %25.9 | %28.6 | |
| **الاحتياطيات الحكومية** | **390** | **395** | **390** | _ |
| كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | %9.7 | %9.3 | %9.5 | |

المصدر: وزارة المالية

* الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024م بحسب التوقعات المحدثة.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

وزارة المالية
Ministry of Finance

تقرير الأداء المالي والاقتصادي
النصف الأول 1445 - 1446هـ
Mid-Year Budget Performance Report
H1 of FY 2024